

المجتمع المدني والدولة المدنية: قراءة في الفكر الأوروبي الحديث

■ ياسر قنصوه

ثمة سؤال يعيد طرح نفسه اليوم: ما طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع المدني؟ وإذا أردنا الإجابة، فإنه يتعين علينا العودة إلى (خزانة) الملفات القديمة، إلى القرن التاسع عشر أو إلى أبعد من ذلك قليلاً، حيث نشأة الدولة القومية، وتحتّم وجود مجتمع مدني في مواجهة الدولة من أجل ألا تحتكر الدولة السلطة، ومن ثم يمكن أن تستخدم العنف في صورته المتعددة.



إشكالية التعريف - المعني

لعل المسألة الأولى في إشكالية تعريف الدولة State «التباس مصطلح الدولة مع مصطلح آخر: الحكومة Government؛ إذ يبدو مرادفاً له على نحو شائع؛ لكن مصطلح الحكومة يعد أكثر قدماً من مصطلح الدولة،

■ باحث وأكاديمي من مصر.

كما يعني مصطلح الحكومة منذ العصور الوسطى: الحكم Ruling، والمشتق من كلمة لاتينية بمعنى «أن يقود» أو قائدة Guberatio؛ بينما دخل مصطلح «الدولة» إلى اللغة الإنجليزية عبر الفرنسية القديمة مع مطلع القرن السادس عشر¹.

إن التصور القائم لدى العامة يجعلهم يخلطون على نحو نظري بين المصطلحين، وإن كانت الصورة بطريقة عملية تكشف عن طبيعة ممارسات رجال (الدولة) الذين يشغلون مواقع السلطة في (الحكومة)، ويتصرفون وفقاً لتلك السلطة المخولة لهم. وهكذا يبدو مصطلح الدولة تجريداً نظرياً يصعب على العامة فهمه، ولذا يجب التمييز كما يرى Kantorowicz بين المنصب Office والشخص Person حتى لا يأخذ المنصب صورة تجسدية. ويقودنا ما سبق إلى البحث في الاشتقاق اللغوي لكلمة دولة State فإذا بها منحدره من أصل لاتيني ومشتقة من Stare التي تعني «أن يقوم»، وعلى وجه الخصوص مشتقة من Stauts بمعنى (موقف أو وضع أو ظرف)؛ لكن ثمة اختلافاً أو فارقاً بين هذا الاشتقاق اللغوي وما يحدث على أرض الواقع من خلال الممارسة السياسية². ويفضي بنا هذا الأمر إلى النظر في الدولة «بوصفها مفهوماً معقداً، يستعمل من خلال ثلاثة سياقات على الأقل: السياق الفلسفي، والسياق القانوني، والسياق السياسي، وتبدو تلك السياقات مرتبطة تاريخياً، وفي الإطار الاجتماعي الأكثر اتساعاً، وقد كانت النظرة الكلاسيكية للدولة بمثابة صورة تجريدية لأفكار السلطة (القوة) Power والنفوذ (السلطة) Authority... وفي نهاية العصور الوسطى أصبحت فكرة الأراضي المستقلة Independent territories، التي تسيطر على حدودها

1 - أندرو فتسنت، نظريات الدولة، ترجمة د. مالك أبو شهيو، د. محمود خلف، بيروت، دار الجيل، 1997، ص 50.

2 - المرجع نفسه.



سلطة عليا من داخلها، وتفرض مصدراً وحيداً للقانون أمراً متعارفاً عليه، وقد أطلق «بودان» Bodin على هذه القدرة أو السمة المميزة اسم «السيادة» Sovereignty لتصبح هذه السمة لازمة للدولة¹.

وعلى الرغم من معرفة الاشتقاق اللغوي لمصطلح الدولة من ناحية، وإدراك السياقات المتعددة لمفهوم الدولة من ناحية أخرى؛ فإن الإشكالية الكبرى للتعريف تظل كامنة في عدم إيجاد تعريف محدد يمكن الاتفاق حوله بين وجهتين أصليتين في التعريف: «إذ يجب الفصل بين هؤلاء الذين يتبنون تعريفاً من خلال نظرية الحقوق السياسية، وأولئك الذين ينطلقون في تعريفهم للدولة من نظرية السلطة»².

ومن منطلق علاقة التلازم بين الدولة والقانون يتكشف مفهوم الدولة من جهة مضادة؛ أي اللادولة The Non State أو (المجتمع المدني)، «فهناك نسختان أساسيتان للتقابل بين الدولة / اللادولة، وهما الدولة والمجتمع المدني، الدولة/الفرد، ويطرح الثنائي: الدولة/المجتمع المدني أسئلة بشأن العلاقة بين المصالح من وجهة اجتماعية، وجهاز الحكومة طرْحاً شديداً التركيز»³، ويجب الإشارة إلى أن ثنائية الدولة / المجتمع المدني حاضرة على نحو واضح في نظرية النخبة Elite Theory التي تأسست على يد المنظرين الإيطاليين، موسكا Mosca، وباريتو Pareto، وقد أكد الأول على وجود طبقتين من الناس: طبقة حاكمة، وأخرى محكومة؛ بينما قسم الثاني النخبة إلى نوعين: نخبة حاكمة، ونخبة غير حاكمة، وكذلك توجد

1 - Frank Bealey, The Blackwell Dictionary of Political Science Blackwell, Malden, (U.S.A) 2004, P.308.

2 - Roger Scruton, A Dictionary of Political Thought, N.Y. Hill and Wang, 1989, P.446.

3 - باتريك دانليفي، برتيدان أوليدي، نظريات الدولة - سياسية الديمقراطية الليبرالية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 320.

هذه الثنائية في الماركسية، وعند أنصار الفكر التعددي (الجديد) الذين رأوا أن ثنائية الدولة/الفرد تعيق إدراك ثنائية الدولة/المجتمع المدني؛ لأنه من خلالها قد يتم إخفاء جوانب حاسمة للعلاقات الاجتماعية عن التحليل السياسي، الأمر الذي يفضي إلى نتائج مضللة¹.

وقبل الدخول في تفاصيل ثنائية الدولة / المجتمع المدني وما طرحه من علاقات ووظائف أو مهام لكل منهما على حده أو الصورة التبادلية لأدوار كليهما، نتوقف عند صورة التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني Civil Society: «إنه مصطلح تم استعماله لوصف التجمعات أو الكيانات المنظمة التي تشغل مركزاً وسيطاً بين الدولة والعائلة»²، ووفقاً للتعريف السابق يصبح لدينا ثالث متلازم يمثل صورة المجتمع بأسره: الدولة أو (السلطة)، المجتمع المدني أو (الحيز المستقل)، الفرد أو العائلة، ومثلما وجدت ثنائية الدولة/الفرد، تبدو ثنائية الدولة / المجتمع المدني استكمالاً للإشكالية السياسية الأبدية، كيف يمكن للأفراد اتباع مفاهيمهم الحياتية الذاتية في ضوء الفضيلة المدنية مع إطاعة السلطة أو الدولة، ومن هنا تتبدى أهمية تناول المجتمع المدني؛ إذ إنه بتمركزه الوسيط بين الدولة / السلطة أو الفرد / المواطن يطرح أبعاد العلاقات القائمة بين أولئك جميعاً، كما أنه يحمل في ثناياه وصفاً للواقع المعاش أو صورة مرآة عاكسة للأوضاع في المجتمع من خلال قضاياها، ومشكلاته، وأزماته؛ بل إنه يتجاوز أمر الوصف إلى محاولة التقويم واستشراف المستقبل، وحيث إن تلك المسائل محتواه في داخله - أي المجتمع المدني - فإنها - وإن كانت تضيي بريقاً وجاذبية خاصة على المصطلح - تحمل قدرًا من الالتباس والتشويش النظري، يزداد صعوبة كلما عقدنا العزم على التطبيق؛ حيث يمكن استخدامه لأغراض

1 - المرجع نفسه، ص 321.

2 - Frank Bealey, P. 59.



متعددة، متباينة أو مختلفة: سياسية، اقتصادية، علمية... إلخ، مما قد يفضي في النهاية إلى تجنب استخدام المصطلح بوصفه مصطلحاً مضللاً.

ولكي نتلمس طريقاً واضحاً في التعرف على مصطلح المجتمع المدني، ووفقاً لموضوع بحثنا، فإننا سنحاول أو ندرك أبعاد هذا المصطلح في ضوء علاقته بالدولة أو بوصفه حيزاً مستقلاً في مقابل الدولة، ولذا فإن دخول الأفراد أو الناس إلى هذا الحيز لتشكيل تجمعات أو جمعيات طوعية تعمل على اكتساب الخبرات الحياتية، وتبادلها من أجل توافر استفادة مجتمعية، ووفقاً للشعور بالمسؤولية الاجتماعية / الأخلاقية. «ومن هنا يتم تحجيم الأنانية غير المحدودة وغير المسيطر عليها من خلال معايير للسلوك المدني»¹، ومن هذا المنطلق، فإن المجتمع المدني تجاوز نطاق الحياة الفردية أو الخاص إلى الاهتمام بالعام حيث تكون مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان، والدفاع عن حقوق المواطنة. ولذا فإنه بدوره يمثل صورة «لمراقب» لممارسات الدولة تجاه الحريات المدنية Civil Liberties، أو «تلك الحريات المرتبطة بحرية التعبير وحرية الانتقال والحصانة ضد الاعتقال التعسفي. وعلى الرغم من أنه لا يوجد اتفاق تام حول ما يتضمنه هذا المفهوم، فإن ثمة اتفاقاً في الرأي على أن حرية التعبير عن الذات وحرية الصحافة مدرجتان على لائحة الحريات المدنية، وكذلك حرية التجمع، بما تتضمنه من حرية العبادة»²، ويندرج تحت مسمى المجتمع المدني، تلك السلوكيات المعيارية المتعلقة بفكرة التسامح والتعاون المشترك أو التفاهم، ونبذ العنف، والعمل على توطيد أركان التجمعات أو التنظيمات الطوعية.

إننا أمام وجهتي نظر في طبيعة عمل المجتمع المدني أو غاية المجتمع

Jean Bethke Elshtain, Democracy on Trail, N.Y, Basic Books, 1995, P. 6.

- 1

Frank Bealey, P. 56.

- 2

المدني: الأولى: بوصفه حيزاً مستقلاً في مقابل الدولة، ومن هنا يمثل كبحاً لجماح الحكومة المركزية أو الدولة بشأن ممارساتها السلطوية المتجاوزة بكل ما يتعلق بالحقوق الفردية أو الجماعية، الثانية: بوصفه إطاراً أخلاقياً، تتشكل بداخله معايير السلوك العامة التي تدعم القيم المدنية وتوفر حياة إنسانية لائقة. ومن خلال وجهتي النظر السابقتين يبدو الأمر متشابكاً ومربكاً في الآن نفسه، حيث يبدو المجتمع المدني في محتواه ممثلاً لوجهة نظر فردية في كفالة الحقوق الأساسية للفرد تجاه الممارسات القمعية أو الاستبدادية من قبل الدولة، وعلى الجانب الآخر وجهة نظر مجتمعية/ أخلاقية ترى حق الأفراد في اتباع مفاهيمهم الحياتية الذاتية مع التزامهم باحترام الفضائل المدنية، وعبر هذا التداخل الضروري في إطار المجتمع المدني يتجلى السؤال الجوهرى: هل ثمة توازن سياسي أم تكامل اجتماعي في سياق إدراك أبعاد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الفكر الأوروبي الحديث؟

المحاولات التأسيسية المبكرة

في ظل المدينة / الدولة أو دولة المدينة The City-State قدم أفلاطون Plato (428 - 348 ق.م) الجمهورية Republic ليعالج تلك المشكلات التي أوجدها المجتمع الأثيني، وبينما يوطد أفلاطون أركان نموذج السياسي الفاضل من خلال ترتيباته العقلانية حيث لا حديث إلا عن أفراد لديهم عنصر عقلائي يستهدف البحث عن الحقيقة أو العدالة؛ إذ لا تتجاوز عنده الفضيلة حدود المجتمع العادل أو النموذج السياسي الأمثل في المدينة / الدولة، فالعدالة في حد ذاتها هي الفضيلة، والتي بدورها تقود الناس إلى تأسيس نظام مدني تتحقق فيه العدالة.

لم يكن أفلاطون في جمهوريته حريصاً بالمرّة على أن يطرح فكرة



ما يسمى الآن بالمجتمع المدني؛ وذلك لعدد من الأسباب أهمها: أن فكرة الحيز المستقل التي تمثل صورة المجتمع المدني الذي يؤكد على حقوق الأفراد، والالتزام بمعايير مشتركة في ضوء مجتمع يقوم على فضائل تحفظ هذه الحقوق، وينطلق من طواعية الالتزام بمعايير مشتركة، هذه الفكرة سوف تسلب من الدولة سلطتها المركزية في وضع الترتيبات والتدابير الخاصة بفعاليات الأفراد وفقاً لتراتبهم الهرمي أو الطبقي، أيضاً حق الحرية الذي أعطاه أفلاطون لطبقة الفلاسفة الذين يخرج من بين صفوفهم الملك الفيلسوف لم يمثل فرصة عظيمة سانحة لتشكيل نواة لمجتمع مدني من خلاله نموذج لنخبة تفرض قيمها الخاصة - العامة في إطار تمتعها بالحرية، مما قد يجعلها في حالة صدام مع العامة مما يقضي على إمكانية وجود حريات أساسية للأفراد والتي يعمل المجتمع المدني على تحقيقها وحمايتها، وهو ما نراه جلياً عند أفلاطون عندما يعيب على الديمقراطية الأثينية أنها تنشر نوعاً من المساواة بين المتساوين وغير المتساوين على حد سواء¹.

وعلى الرغم من معارضة النظام الأفلاطوني لفكرة الاعتراف بمجتمع مدني في ظل مركزية الدولة وهيمنتها فإن تلك الحرية التي أتاحتها للفيلسوف أو الباحث عن الحقيقة - والتي تجعله متمتعاً بالاستقلالية عن كل المؤثرات الأخرى - تؤكد الحاجة إلى مجتمع مدني يكفل لهذا الفيلسوف حريته الفردية، وتناهى به عن مخاطرة كونه من نخبة (منعزلة) معرضة على الدوام لهجوم العامة. وعلى الجانب الآخر، من الفيلسوف الملك أو حكم الفلاسفة كما ورد في «الجمهورية يقف أرسطو ليقدم في كتاب السياسية» Politics صورة «الجماعة السياسية»، إن صورة الشمولية - التي طرحها

1 - أ.هـ.م جونز، الديمقراطية الأثينية، ترجمة د. عبد المحسن الخشاب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص 73.

أفلاطون بشأن تنظيم المجتمع وفقاً لتحقيق أهداف أو غايات محددة - لا تمكّن الفرد من الحراك الاجتماعي في ضوء رؤيته لمسائل تعد محور ارتكاز من أجل تحقيق الصالح العام، ويبحث أرسطو عن بغيته من خلال فكرة «التشاور العام» فهي السبيل إلى حرية الحراك الاجتماعي للفرد أو المواطن، والتي تمثل قاعدة أصيلة للمجتمع المدني، ولذا فإن النقد الذي وجهه أفلاطون للديمقراطية على نحو - صريح من خلال فكرة «المساواة» نقيض المفهوم الطبقي لديه - أصبح عند أرسطو يدعم الحرية من منطلق «أن الأفراد (المواطنين) يجب أن يشتركوا في أن يحكموا ويحكموا»¹.

**إن قيمة ما طرحه
«أرسطو» يعد مدخلاً
لتفويض أركان التراتب
الطبقي الذي ينكر حق
المواطنة على بعض
فئات الشعب**

وعند اجتماع الأفراد أو الجماعة السياسية من أجل التشاور فإن الحكمة العملية تجعل من هؤلاء الأفراد - بما يتمتعون به من خبرات - جديرين بتقديم النصح والإرشاد في القضايا العامة، مما يمهد الطريق أمام التفكير في المجتمع المدني من منطلق فكرة العقل العام التي تم تناولها فيما بعد في صور متعددة عند

روسو، وهيغل، وكانط ورولتز. إنها صورة للاحترام المتبادل بين الأفراد في ضوء فهم وتقدير اختلاف الآراء فيما بينهم. إن قيمة ما طرحه «أرسطو» يعد مدخلاً لتفويض أركان التراتب الطبقي الذي ينكر حق المواطنة على بعض فئات الشعب؛ لكن مجرد التفكير في المجتمع المدني، وإحداث ثغرة في جدار الطبقيّة لا يمثل التأكيد على وجود حيز مستقل مقابل دولة المدينة التي مثلت على الدوام الكيان الأعظم الذي لا يمكن أن يوازيه حيز

1 - Aristotle, Politics of Aristotle, ed. and trans. By Ernest, Oxford Univ. Press 1965, P.258, Vi: 11:1-2.



مستقل أو المجتمع المدني. إذن كانت المسألة عند أرسطو أقرب ما تكون إلى محاولة إحداث توازن سياسي في إطار الدولة/المدينة لا يمكن تجاوزه إلى وجود إطار آخر موازٍ ومستقل يمثل صورة المجتمع المدني.

ثمة وجهة نظر أخرى ترى أن مصطلح المجتمع المدني «يعود إلى مصطلح أرسطو» Politike koinonia الذي يمكن ترجمته حرفياً إلى اتحاد أو رابطة مواطنين، وهنا يمثل المجتمع المدني مرادفاً للرابطة السلطوية في دولة المدينة الأثينية (Polis)... فهي جماعة من المواطنين تتراپط لأجل هدف «خيري»؛ أي لأجل حياة مستقيمة وسعيدة... فمفهوم أرسطو للبولس (Polis) أو المجتمع المدني يؤسس إذن على لون من الجمهورية الأرستقراطية التي تقام أسسها على مواطنين أحرار، ذكور، صالحين، يتمتعون بما يكفي من الثروة ووقت الفراغ كي يتفرغوا للاهتمام بما هو سياسي أي بالشؤون العامة. وقد استمر هذا النموذج الديمقراطي سائداً في تاريخ الفكر السياسي حتى اليوم¹. ومع انهيار الإمبراطورية الرومانية ومجيء المسيحية تم وضع حد نهائي للمفهوم الكلاسيكي أو المحاولة التأسيسية لمصطلح المجتمع المدني.

الدولة الحديثة والمجتمع المدني ملامح جديدة للعلاقة!

لم يكن لميكافيللي: Machivlli (1469 - 1526) والسياسي الواقعي أن يسهم في التنظير للمجتمع المدني؛ إذ إنه ليس منظرًا للحريات التي يجب تأمينها في مواجهة سلطة الدولة، ولم يهتم بما تمثله الفضائل المدنية،

1 - فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة، د. عبد السلام حيدر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص2009، ص21 - 22.

حيث إنه يدرك حال صدامها مع الحريات الفردية التي بدأت تشق طريقها عبر متغيرات الحياة الأوروبية الجديدة، ولم يكن بوسع أحد آنذاك أن يكبح جماح تلك الحريات إلا من خلال سلطة دولة قوية لا قيم أو روابط مجتمع مدني، غير أن الإسهاب الميكافيللي جاء من خلال تمهيد الأرض الفكرية على نحو غير معهود من الجرأة لكل من أتى بعده ليسهم في هذه المسألة.

وقد مثل التطور باتجاه الحكم المطلق في أوروبا حداً فاصلاً بين المعاني الموروثة والمعاني الحديثة لمصطلح «المجتمع المدني»، وذلك بناءً على تغييرين أساسيين: أولهما: أن الحاكم لم يعد بين متشاورين لمجموع الاتحادات السلطوية العديدة، كما كان الحال إبان عصر الإقطاع، وإنما ذو سيادة، ويمتلك حق التصرف في احتكار القوة المادية للدولة. ومن الآن فصاعداً سيجري عدم تسييس الاتحادات التي ألحقت فيما قبل بالحاكم (كالنقابات والطوائف الحرفية... إلخ) حينما كان ذو السيادة الملكية يجذب كل سلطات القرار السياسي إليه، وآخرها أن الطبقات المتميزة (النبلاء والإكليروس) فقدت امتيازاتها، ودخلت في التنافس مع الطبقة الوسطى التي تتشكل¹.

وإذا أردنا تجسيداً لهذا الحد الفاصل بين ما هو موروث، وما هو حديث، فإنه ليس من المبالغة أن نذكر هذا الفيلسوف: توماس هونز T. Hobbes (1588 - 1679) الذي وضع إطاراً جديداً للعلاقة بين المواطن والدولة. فمن أجل تحقيق الحرية الفردية يتحتم خوض الصراع، ولكي يتم حسم هذا الصراع يجب الاتفاق على قواعد أو فضائل مدنية يمتثل لها جميع الأفراد أو المواطنين. وقد بدأ هونز أسئلته بالسؤال الأهم: كيف يمكن الخلاص من حالة الحرب أو الصراع أو المنافسة بين البشر لكي

1 - المرجع نفسه، ص 25.



يسود السلام، ويبدأ هوبز إجابته بتحليل عميق للطبيعة البشرية، إنها تلك الحالة الكامنة في أعماق البشر والأصلية أيضاً، وتعكس هذه الحالة الوضع البشري في صورته الهمجية، والتي ينبغي تغييرها بواسطة تلك القوانين أو الأوامر الصادرة من سلطة أعلى، إنه مجرد مطلق من الحق الطبيعي، أو «إنه مذهب الوضعية القانونية من النوع الجذري الذي لم يوجد مثله أبداً في الماضي»¹.

ومن خلال افتراضية مجتمع «السوق» أو مجتمع المنافسة البشرية الذي تحكمه عقلية «السوق» وانعكاساتها التدميرية على المجتمع المدني، حيث التصارع والرغبة في الاستحواذ على القوة أو الوسائل المادية، أي الأنانية في صورتها الصريحة من أجل الحصول على النجاح أو السعادة، ومن هذه الزاوية، يصبح لكل فرد قيمته أو سعره في مقابل ما يطلبه من الآخرين في صورة خدمات أو احتياجات؛ «إذ تصبح قيمة الفرد كقيمة الأشياء الأخرى؛ إذ إنها سعره أو ثمنه، هذا ما يقال... وكما ينطبق على أشياء أخرى ينطبق على البشر، فليس البائع، إنما المشتري هو من يحدد السعر، ويقوم أغلبية البشر أنفسهم بأعلى قيمة ممكنة، لكن قيمتهم الحقيقية ليست أكثر من تقويم الآخرين لهم»²، وفي ظل علاقة البائع والمشتري أو عملية السوق المسيطرة على الطبيعة البشرية يظل الخوف قائماً من أن يسلب البشر بعضهم بعضاً ما يحوزونه، ومن هنا تأتي أهمية الحل الجذري لإمكانية التعايش في ظل مجتمع، أو «حرب الجميع ضد الجميع».

ويقترح «هوبز» صيغة لعقد اجتماعي من نوعية مختلفة تترك فردية المتعاقدين - البشر الطبيعيين - سليمة، فهؤلاء لا يذوبون في أي لحظة

1 - جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 331.

2 - T. Hobbes, Leviathan, Indianapolis, Boobs-Mmeril 1983, P. 79.

في «شعب»، إن إراداتهم الفردية لا تذوب في أي لحظة في إرادة مشتركة أو «عامة». إن وحدة المجتمع المدني تنتج فقط عن حلول الإرادة الواحدة للسيد، ممثل «اللوقياثان» أو الدولة محل تعدد الإرادات الفردية، المتناقضة افتراضياً، إن كل ذوبان هو أمر مستبعد، وهكذا إذن يبقى الفرد سليماً، في الوقت الذي تتأسس فيه السلطة، ومعها قوة فريدة¹.

وعلى الرغم من تأكيد «هوبز» على «المنفعة الفردية» التي جعلته في نظر كثرة من الباحثين رائداً من رواد الليبرالية؛ فإنه لا يقيم وزناً لمفهوم «الحرية الفردية»؛ إذ لا معنى لها في ظل خضوع الفرد لصاحب السيادة أو الدولة، وبالتالي إقصاء مفهوم المواطنة من المجال السياسي، وبهذا المعنى لا يمكن أن تكون ثمة صلة سياسية بين المجتمع المدني والدولة، فالمجتمع المدني ليس حيزاً مستقلاً في مواجهة الدولة، ولا يمثل صورة لتوازن سياسي؛ إذ أنه متضمن داخل إطار سيادة الدولة، فالمحكومون بخضوعهم المطلق للحاكم، يضعونه في المقابل مسؤولاً بصورة مؤكدة عن حفظ النظام والسلام وتحقق المنفعة الفردية لكل محكوم.

لا يمكن تصور الحل «الفريد» أو المبتكر الذي قدمه هوبز لعدم ضرورة وجود حيز مستقل أو المجتمع المدني، وذلك بتضمينه في البنية السياسية للدولة إلا إذا فهمنا طبيعة عصره أو عصر الحكم المطلق الذي كرس لقضية أساسية وحيدة، ألا وهي المصلحة العليا للدولة، والتي ينبثق عنها المصلحة الفردية الخاصة، ومن خلال هذه المصلحة لا ينبغي الاهتمام بمجال الفضائل المدنية وما يتشكل بداخله من معتقدات ومبادئ أخلاقية متعارف عليها؛ إذ أنها ليست في حاجة إلى مجال اجتماعي واسع النطاق لتمارس دوراً مهماً؛ بل كل ما تحتاجه نطاق فردي أو شخصي لتؤكد ذاتيتها.

1 - شوفالبييه، ص 329.



وقد جاء جون لوك John Lock (1632 - 1704) ليوفر حماية قانونية لهذا النطاق الفردي أو الشخصي من ناحية، وليحجم سلطة الدولة في حدود فعاليتها الشرعية من ناحية أخرى، إنه وعلى النقيض من هوبز يضع حداً لممارسات دولة الحكم المطلق، ويحاول «لوك» أن يقنعنا بأن المجتمع المدني ما هو إلا تطور لحالة الطبيعة؛ بل إن حالتي السلام والحرية اللتين تتعم بهما هذه الحالة الطبيعية تظل باقية مع وجود المجتمعات المدنية المستقلة، وما يفضي إلى ذلك هو «العقد» الذي يتفق حوله الناس، وبموجب ذلك العقد يدخلون في مجتمع واحد، ويصنعون كياناً سياسياً واحداً، «إن ثمة جهوداً واتفاقات (عقوداً) يوقعها الناس فيما بينهم، ومع هذا يبقون في حالة الطبيعة»¹.

جعل لوك من حالة الطبيعة أساساً للمجتمع المدني؛ ليصبح الغرض من وجود الحكومة، هو حماية ممتلكات أولئك الناس المتحدين في مجتمع واحد، لكن من أين تأتي القوة (السلطة) السياسية؟ «تأتي القوة السياسية من حق سن القوانين right of making laws، تقرير عقوبة الموت، وبالتالي حق توقيع العقوبات الأخرى الأقل من هذه العقوبة، من أجل تنظيم وحماية الملكية الخاصة واستكمال قوة المجتمع في تنفيذ مثل هذه القوانين للدفاع عن المجتمعات المنظمة (الكومنولث) Commonwealth، ضد الاعتداء الأجنبي، وكل ذلك من أجل الصالح العام»².

وهكذا يبدو الغرض من وجود الدولة عند «لوك» بمثابة رجل القضاء المحايد القادر على حل المشكلات أو الخلافات من أجل حماية حق

1 - J. Locke, The Second Treatise of Government, ed. By T.P. Peardon, Indianapolis, The Boobs-Merrill, 1983, P.10.

Ibid., P.4.

الشخص أو الفرد في تحديد طريقته الذاتية في الحياة في ظل احترامه لحقوق الآخرين، ومن هنا - وعلى النقيض من هوبز - يبدو دور الدولة محدوداً، في الوقت الذي تعمل فيه الفضيلة المدنية على نحو فعال في المجتمع المدني. إن غاية «لوك» حماية الحرية والحقوق في آن معاً؛ إذ يحقق ذلك الصالح العام، ويتجنب المجتمع المدني والدولة وقوع صراع محتم في حالة مخالفة هذا الأمر. وثمة وجهة نظر أخرى ترى «أنه على العكس من هوبز يتعلق الأمر لدى «لوك» بوضع حد لإمكانات الحاكم المطلق، وبالإضافة إلى ذلك يفتح أو يتيح لجماعة المحكومين أو المواطنين عبر الرأي العام تأثيراً محدداً على الحاكم. وبالتالي فإن المجال الشخصي الداخلي للأخلاق الاجتماعية يقابل - وبشكل معارض - القوانين الحكومية. وكانت هذه خطوة أخرى على الطريق نحو الفصل بين المجتمع المدني أو المستقل والدولة. فنظرية لوك حتى وإن أنجزت عملية التفريق بين الدولة والمجتمع المدني فإنها لا تعكس هنا الفصل في مصطلحاتها، أما الفصل الاصطلاحي الحاسم منهجياً بين الدولة والمجتمع المدني فيوجد بداية لدى كُتّاب القرن الثامن عشر، وبصفة خاصة لدى التنويريين الأسكتلنديين¹.

في ظل بوادر الثورة الصناعية، وبداية ظهور الرأسمالية تمت محاولة المطابقة بين اقتصاد السوق الذي بدأت تتضح معالمه والمجتمع المدني، هذا ما بدا أن آدم سميث A. Smith (1738 - 1790) يعمل على تحقيقه؛ «إذ لا يجد سميث صعوبة في إدراك التوفيق الطبيعي بين الفرد والمصلحة العامة»، وهو توفيق هياً نبالة «المشاعر الأخلاقية»، وهذا ما يؤكده «سميث» في مؤلفه «نظرية المشاعر الأخلاقية» Theory of The Moral Sentiments (1759) إذ أنه في الطبيعة الخيرة أو الشريرة للأهداف التي يتطلع إليها

1 - فرانك أدلوف، المجتمع المدني، ص 27.



الشعور أو ينزع إلى تحقيقها، تكمن ميزة العقل أو عيبه؛ أي تلك الخصائص التي تؤهلهم للثواب والعقاب¹، وهكذا ينطلق «سميث» من المشاعر الأخلاقية إلى آلية السوق القائمة على المصلحة الفردية أو الشخصية من خلال مفهوم «اليد الخفية»، «والتي تعني أن الخير العام يجب أن تكون عفويًا - طبيعياً - لكنه يكون فعالاً عندما يخدم بقرارات مهمة وذاتية لا حصر لها في الأنشطة الاقتصادية الدائمة للسوق»².

ويحاول «سميث» أن يوجد حلاً لإشكالية المصلحة الشخصية والمصلحة العامة، لذا على الدولة أن تحمي الملكية الخاصة أو المصلحة الشخصية؛ إذ أنها في النهاية تعد مدخلاً للمصلحة العامة التي ستفرض نفسها من خلال آلية السوق، أو كما يعبر المفكر الاقتصادي «ديفيد ريكاردو» - ملخصاً «اليد الخفية» عند آدم سميث: «إن السعي وراء الميزة الفردية يرتبط بشكل يدعو إلى الإعجاب مع الخير العام للكافة»³. وعلى هذا النحو يؤسس «آدم سميث» صورة الحيز المستقل أو المجتمع المدني على مرتكزات اقتصادية من خلال مهمة مزدوجة: الأولى: أن يتم وضع الشروط الملائمة للأنشطة الاقتصادية. الثانية: ألا تتدخل الدولة بحيث تترك حيزاً كبيراً لحرية العمل الفردي. وإذا كان لوك قد اقترح فكرة التوازن السياسي من منطلق اقتصادي - من خلال تأكيده على الحرية الفردية في مقابل تحجيم سلطة الدولة - فإن «سميث» يطرح - عبر تصوره للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني - صورة لإمكانية التكامل الاقتصادي / الاجتماعي.

1 - A. Smith, Theory of the Moral Sentiments, London, Alexander Hurray, P.18.

2 - R.D. Wolff, The Poverty of Liberalism, Boston, 1968, P.88.

3 - جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، ترجمة علي إبراهيم السيد، القاهرة، دار المعارف، 1971، ص 113.

ومن لوك إلى مونتسكيو Montesquieu (1689-1755) الذي تأثر بلوك، «إذ أنه لم يخترع تعبير فصل السلطات، فقد أخذه من الفلسفة الإنجليز أمثال لوك»¹، في مؤلفه الشهير «روح القوانين» الذي يحوي فلسفة قانونية وأخلاقية وسياسية وحكم مقارن وعلم اجتماع، فلم تحتل نظرية الفصل بين السلطات في الحقيقة مكاناً كبيراً في مؤلفه، لكن قيمة ما قدمه مونتسكيو هو تحديده للمجتمع المدني كوسيط بين الدولة والمواطنين، حيث يضع مونتسكيو خطأً فاصلاً بين سلطة الحكم الممثلة في الدولة، والمجتمع في صورته المدنية، إنه وسيط له دلالة السياسية لمنع الاستبداد أو الفوضى.

حرية العقيدة الدينية حق مكفول لجميع البشر، ومن هذه الزاوية يتضح أن قيام دولة دينية أمر يتنافى تماماً مع التصور الليبرالي المعاصر للمجتمع المدني

لعل قيمة الحديث عن جان جاك روسو J. J. Rousseau (1712 - 1778) هي قراءته النقدية لكل من سبقه من الفلاسفة والمفكرين، إن موقفه النقدي من هوبز ولوك لا يؤسس لتصوره عن المجتمع فحسب؛ بل لأنه يمثل صورة متميزة لعقد اجتماعي يقوم لا على الحقوق وحدها؛ بل يؤكد الصورة (الأصيلة)

لتحقق الفضيلة المدنية، التي تقضي إلى الصالح العام. وهذا ما أبان عنه في كتابه «في العقد الاجتماعي» «On The Social Contract» خلال سؤال طرحه: كيف يمكن إيجاد شكل من «الرابطة الاجتماعية» «Association»، التي بوسعها أن تدافع عن كل القوى المشتركة فيها سواء أكانت شخصاً، أم مصالح لكل طرف في هذه الرابطة الجماعية؛ بينما يبقى كل فرد، على الرغم من ارتباطه الجماعي لا يطيع سوى ذاته، ويظل حراً، كما كان من قبل².

1 - لمزيد من التفصيل، انظر: أندروفتسنت، نظريات الدولة، ص 141.

2 - Rousseau, On The Social Contract, Tran. By D.A. Cress, Indianapolis, Hackett, 1983, P.24.



ويجيء الحل عند «روسو» لمشكلة تعارض المصلحة الشخصية مع المصلحة العامة من منطلق «الإرادة العامة» The General Will، التي تعني أن كل شخص يهب نفسه لكل أو (الإرادة العامة)، فهو لا يهبها لأحد أو (التمتع بحقوقه الأساسية في الحياة والحرية والملكية الخاصة، ويبقى الصالح العام مرهوناً بالتشاور الجماعي أو (صورة الديمقراطية المباشرة) في ضوء تمتع جميع الأفراد بالفضيلة المدنية أو الدين المدني الذي يحدد القيم العامة المشتركة التي ترسخ الشعور بالترابط المجتمعي بين الأفراد أياً كانت انتماءاتهم الدينية «إن من يضع تمييزاً بين عدم التسامح المدني والديني (اللاهوتي) يكون مخطئاً... إن هذين النوعين من عدم التسامح لا يمكن الفصل بينهما، فلا يمكن أن نحيا في سلام مع بشر ننظر إليهم بوصفهم ملعونين»¹.

هيجل: البحث عن هوية جديدة

على الرغم من كل الأفكار والاجتهادات التي قدمها الفلاسفة السابقون على هيجل Hegel (1770 - 1831) بشأن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني فإن ثمة (هوية) ظلت قائمة عند بعضهم عن أصول المجتمع المدني ودلالاته الاصطلاحية في مقابل مصطلح أكثر قدماً منه (الدولة)، والمدى السياسي أو الاجتماعي الذي تتحقق عنده العناصر المكونة للمجتمع المدني. وقد آثر «هيجل» أن يجمع كل الشتات المبعثر من الأفكار والاجتهادات ليقدّم بطاقة تعارف أو (هوية) جديدة ومفصلة للمجتمع المدني. رفض هيجل مفهوم الحرية بالمعنى الليبرالي، أو حرية الفرد دون خضوعه لسلطة خارجية، وقد رأى أنها حرية سلبية مجردة، وفي المقابل قدم تصوره بمعنى خضوع الفرد بكامل إرادته لإرادة الدولة ممثلة في نظمها وقوانينها، ولذا تبدو الصورة التركيبية للدولة عنده مكونة من الأسرة والمجتمع المدني؛ إذ تمثل الأسرة

Ibid., P.102.

المرحلة الأولى من الفكرة الشاملة (المرحلة الكلية)، وعندما تتحل الأسرة - أي يتحول أفرادها إلى أفراد مستقلين - فإن (المرحلة الجزئية) تبدأ في الظهور، ومع ظهور المجتمع المدني يحدث التعارض بين المرحلتين: الكلية والجزئية؛ أي بين أهداف الفرد ومصالحه الخاصة، وبين غايات المجتمع ومصالحه العامة، وعلى الرغم من هذا التناقض في المصالح فإنهما في النهاية يقتربان من الوحدة طالما كان هناك اعتماد متبادل...، ويتم استكمال هذه العملية في الدولة التي تمثل فيها الأسرة الصورة الكلية، ويمثل المجتمع المدني الصورة الجزئية، وتمثل الدولة العنصر الثالث، وهو الفردية كمركب من الكلية والجزئية. «إن الدولة عند هيجل هي اللحظة الفردية في سير الفكر، وقد (تحققت في الواقع) مع التركيز على ما هو كلي فيها؛ لأن الكلية جوهرها، والدولة هي الكلي المتحقق بالفعل؛ أي أنها هي نفسها مقولة الفرد، وقد تحققت بالفعل وتموضعت»¹.

ويحاول «هيجل» - من منطلق وضع فارق أساسي بين المجتمع المدني والدولة والأسرة - أن يضيف معنىً اجتماعياً في المقام الأول على المجتمع من خلال رؤية اقتصادية أو تجارية للمواطن الذي يسعى إلى مصالحه الخاصة؛ لكن بانضمامه إلى نقابة أو رابطة - أي عمل جماعي - تتحول حساباته الخاصة إلى الصالح العام، ويعبر عن ذلك بقوله: «يظل الفرد المنعزل في حالة خضوع طالما وضع في اعتباره مصالحه»، وعلى النقيض، تجيء واجبات عضويته في مجتمع مدني حماية لشخصه وممتلكاته، ووعيه وشعوره بذاته في حالة عضويته في الكل، ويقدر أدائه لواجباته كاملة من خلال مهامه الموكولة تجاه الدولة، بقدر تمتعه بالمساندة والأمان².

1 - محمد محمود ربيع، الفكر السياسي العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994، ص 436.

2 - Hegel, Hegel's Philosophy of Right, trans. By T.M. Knox, New Haven, Yale Univ. Press 1988, P. 162.



حاول «هيجل» من منظور أخلاقي تأمين الفضيلة المدنية في المجتمع المدني من خلال صورة الاعتراف المتبادل أو تأمين الحقوق للجميع، وتحت هذا الشعار يمكن تحقيق المصلحة العامة، غير أن ما يثير التساؤل: هل يمكن أن يستوعب تصور «هيجل» للدولة أن يكون هناك في المقابل إمكانية وجود حيز مستقل؛ أي المجتمع المدني؟ ربما تكمن الإجابة في تأكيد «هيجل» على أهمية التشاور من خلال مفهوم العقل العام الذي تقوم عليه، ولذا تظل رؤية هيجل ذات طبيعة خاصة من التركيب، حيث يمكن تحقق التوازن السياسي؛ أي الدولة في مقابل حيز مستقل أو (المجتمع المدني)، والتكامل الاجتماعي أو الاعتراف المتبادل الذي يؤمن المصلحة العامة في آن معاً.

التصور الليبرالي المعاصر

تطرح وجهة النظر الليبرالية تصوراً مغايراً للمجتمع المدني تتكشف من خلاله صورته كحيز مستقل مقابل للدولة، إنها تفسر العلاقة الأمثل بين الفضيلة المدنية والحرية المدنية، ولعل الشرط الأول لتحقيق هذه العلاقة أن يتم احترام التعددية بصورها المختلفة، وما ينتج عنها من اختلافات الرأي أو حرية التعبير، وهذا ما يوفره المجتمع الذي يتبنى المبدأ الليبرالي الذي يتيح الفرصة للاكتشاف والتجريب والاختيار بين البدائل.

ثمة فضائل عامة General Virtues في كل مجتمع، فعلى سبيل المثال، الامتثال لقوانين المجتمع، وأيضاً الشعور بالولاء للمبادئ السياسية الأساسية¹، وعندما نتحدث عن تلك الفضائل في المجتمع الليبرالي، فإنها ماثلة في التسامح، والاحترام المتبادل. ويتأكد التسامح في التصور

1 - William A., Galston, Liberal Purposes, Goods, Virtues and Diversity in The Liberal State, Cambridge Univ. Press 1991. P.221.

الليبرالي من خلال أن يحيا الفرد وفقاً لاختياراته الحياتية والعقدية الخاصة، في مقابل أن يحيا الآخرون على نفس المنوال، وقد تم ترسيخ قيمة التسامح في المبدأ الليبرالي منذ أن كتب «لوك» رسالته «في التسامح»، والتي أبان فيها عن صورة التسامح الديني أو العقدي الذي يدعو الفرد إلى عدم التدخل في طبيعة الشعائر الدينية للآخر، فحرية العقيدة الدينية حق مكفول لجميع البشر، ومن هذه الزاوية يتضح أن قيام دولة دينية أمر يتنافى تماماً مع التصور الليبرالي المعاصر للمجتمع المدني؛ إذ أن التسامح لا يتحقق في هذه الحالة، ويظل الاحترام المتبادل دليلاً على فكرة المساواة في الحقوق ليس بالمعنى القانوني، إنما إدراك وفهم حقوق الآخرين من قبل أقرانهم في المجتمع؛ أي احترام معتقداتهم وأعمالهم ووجهات نظرهم، فالحوار الدائر حول موضوع أو قضية قومية يستدعي - وفقاً للاحترام المتبادل - أن يوجد الاستعداد والترحيب بمشاركة أعضاء ذوي انتماءات دينية واجتماعية أو أعمال مهنية مختلفة مع تفهم أبعاد ما يطرحونه من أفكار حول تلك القضية.

ويقدم «جون رولز»¹ John Rawls (1921 - 2002) تصوراً ليبرالياً بالغ التأثير لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من خلال أسس جماعية وقيمية (معيارية)، ومن خلال مؤلفه الأول «نظرية في العدل» (A Theory of Justice) (1971)، وفي هذا الكتاب يحاول «رولز» التأكيد على الحريات الأساسية والعمل على ضمانها، أما مؤلفه الثاني، «الليبرالية السياسية» (Political Liberalism) (1993) الذي جاء تنقيحاً لمؤلفه الأول، وفيه يقدم إمكانية توطيد المجتمع المدني بكل ما يحمله من تعددية في المعتقدات، وأساليب حياة، واختلاف في وجهات النظر في إطار من العقلانية، ومن

J. Rawls, Theory Of Justice, Harvard Univ. Press, 1971, P. 14.



ثم فإنه يتحدث عن تصور جديد للمجتمع المدني الليبرالي المعاصر، ومدى إمكانية إيجاد حلول للمشكلات السياسية الاجتماعية اليومية، ومن هذا المنطلق يتحدث «رولز» عن مبادئ للعدل تملك قدرًا من القبول لدي الجميع من خلال فكرة «الإجماع التوافقي» «Overlapping Consensus» ويكون السؤال: كيف يمكن الوصول إلى ما يسمى بالإجماع التوافقي؟ يقوم الإجماع التوافقي على فكرة أساسية، هي البحث عن إجماع عقلاني - للمذاهب بأسرها - بوصفه متعارضاً مع ما هو غير عقلاني، إذ أن الحقيقة ليست - كما يبدو - حقيقة مذهب التعددية Pluralism؛ بل إنها المذهب التعددي العقلاني Reasonable Pluralism، الذي يعني أن التنوع والاختلاف القائم في الليبرالية السياسية ليس إلا نتاجاً لقوى العقل الإنساني في نطاق الأسس الراسخة للمؤسسات السياسية ماثلاً في مدى إمكانية قيام مجتمع مستقر وعادل، «أو مجتمع يقر فيه المواطنون بمبادئ الديمقراطية الدستورية، حتى في حالة انقسامهم...، ووفقاً لمذاهب دينية، وفلسفية، وأخلاقية عقلانية، ولكنها غير متآلفة»¹.

يقدم «رولز» رؤيته التي لا تقتصر على الصورة الليبرالية التقليدية للتسامح؛ إذ أنها تقول للفرد: اختر أسلوب حياتك، ودع الآخرين يفعلون الشيء نفسه وفقاً لاختياراتهم الحرة، ويتم تجاوز هذا الأمر من خلال تأييد الأصول الدستورية التي يتم قبولها في إطار الديمقراطية الدستورية، وإذا كان «رولز» قد أكد أهمية المجتمع المدني في حياة الناس إلى حد أولويته على ما عداه، فإن البديل لديه سيطرة الدولة على المجتمع بأسره؛ حيث تتحدد وجهة نظر أخلاقية واحدة، على المجتمع الالتزام بها. إن الليبرالية السياسية كإطار عمل للمجتمع المدني تأخذ حيزاً مستقلاً في مواجهة سلطة

J. Rawls, Political Liberalism, N.Y., Columbia Univ. Press, P.1993, P.Xviii.

الحكومة أو سيطرة الدولة، إنها صورة نطاق أكثر اتساعاً يمكن من خلاله إحداث تكامل اجتماعي، وتوازن سياسي بين الدولة والمجتمع.

وفي الخاتمة، تبدو صورة الدولة في مواجهة مجتمع مدني فكرة كلاسيكية تم صياغتها إبان صعود المد القومي للدولة في القرن التاسع عشر، والأسس النظرية المتعددة التي حاولت تشكيل مقومات لمجتمع مدني (هيجل)، حتى تلك التي أدمجته من خلال صياغة نفعية في الدولة (هوبز)، واستعملته كوسيلة لتحجيم سلطة الدولة وضمان الحريات الفردية (لوك)، ومع الرؤية العقلانية التي أتاحت نطاقاً واسعاً لإمكانية التكامل أو التبادل بين الدولة والمجتمع المدني (رولز) يظل السؤال المطروح على الدوام، هل يفلح الإجماع القيمي في علاج ما يستجد من مشكلات اجتماعية / سياسية؟ ومن ثم يجب الاعتراف أن المجتمع المدني يجب أن يحمل الصورتين معاً: صورة التوازن السياسي مع الدولة، وصورة التبادل أو التكامل الاجتماعي، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون المجتمع المدني ليس بوصفه مقابلاً أو حيزاً مستقلاً في مواجهة الدولة؛ بل يعد مجالاً لحراك اجتماعي وسياسي للمواطنين، يتأسس على التضامن والتعاون لحل كل ما يستجد من مشكلات، وفي الوقت نفسه، يمكن الإعراب عن الموافقة أو الرفض لممارسات النظام السياسي للدولة، ومن هنا تتضح قيمة المواطنة بالمعنى المعاصر.